مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٢

دور مبدأ التناسب في القانون الجنائي

عباس منصورآبادی
أستاذ مشارك، جامعة طهران، إيران
behmansour@ut.ac.ir

محمد جواد فتحی
أستاذ مشارك، جامعة طهران، إيران
mjfathi@ut.ac.ir

ایلناز اسدی قجرلو
ماجستير في القانون الجنائي وعلم الإجرام، جامعة شيراز
ilnaz.asadi@yahoo.com

میادة محمد راضي
طالبه دكتوراه في القانون الجنائي وعلم الإجرام، جامعة طهران

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد، النظام الاجتماعي، الثقة العامة، سيادة القانون، السياسة الجنائية.

كيفية اقتباس البحث

آبادی، عباس منصور، محمد جواد فتحی، ایلناز اسدی قجرلو، میادة محمد راضي، دور مبدأ التناسب في القانون الجنائي، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The role of the principle of proportionality in criminal law

Abbas Mansour Abadi
Associate Professor of
University of Tehran

Mohammad Javad Fathi
Associate Professor of
University of Tehran

Ilnaz Asadi Qajarloo
Master of Criminal Law and
Criminology, Shiraz University

Mayada Mohamed Rady
PhD student in Criminal Law and
Criminology, University of Tehran

Keywords : good governance, social order, public trust, rule of law, criminal policy.

How To Cite This Article
Abadi, Abbas Mansour , Mohammad Javad Fathi, Ilnaz Asadi Qajarloo, Mayada Mohamed Rady, The role of the principle of proportionality in criminal law, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2026,Volume:16,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Today, general legal principles have become extremely important as primary sources and standards, to the extent that their role in the dynamics of modern legal systems cannot be ignored. The value and importance of these principles is particularly evident in the field of public law, especially criminal law, which is where individual rights and freedoms intersect with public authority. There is no doubt that these principles serve as a shield to protect the freedoms and rights of individuals against the power of the government. In light of these principles, a framework for the optimal design and organization of rights is provided, and based on these principles, rights can function correctly.

General legal principles are a guide toward taking steps toward a brighter world and a better life. In this regard, criminal law should be based on four principles: justice, equality, proportionality, and legality to have a minimum level of effectiveness. So far, scholars have discussed the principle of proportionality as one of the principles governing penalties, meaning the correspondence between the crime and the punishment. Now, it can be considered as one of the confirmed legal principles that should be regarded beyond just the correspondence between crime and punishment. Based on this principle, criminal law should be designed and implemented in a manner that possesses the highest levels of efficiency and effectiveness. The principle of proportionality implies a logical connection and reasonable balance among the components of the system, so that no component seems incorrect or unnecessary. In the field of public law (and more importantly in criminal law), the principle of proportionality stands as one of the principles that establishes a balance between governmental authority on one hand and the rights and freedoms of individuals on the other.

خلاصة

اليوم، أصبحت المبادئ القانونية العامة مهمة جدًا كمصادر ومعايير أولية، بحيث لا يمكن تجاهل دورها في ديناميات النظم القانونية الحديثة. وتتجلى قيمة هذه المبادئ وأهميتها أكثر في مجال القانون العام، وخاصة القانون الجنائي، وهو المكان الذي تلتقي فيه الحقوق والحريات الفردية والسلطة العامة. ولا شك أن هذه المبادئ تعتبر بمثابة درع لحماية حريات وحقوق الأفراد ضد سطوة الحكومة. وفي ضوء هذه المبادئ يتم توفير مجال التصميم والتنظيم الأمثل للحقوق، وبناء على هذه المبادئ يمكن للحقوق أن تعمل بشكل صحيح. المبادئ القانونية العامة هي دليل لاتخاذ خطوات نحو عالم أكثر إشراقا وحياة أفضل. وفي هذا الصدد، ينبغي للقانون الجنائي أن يرتكز على المبادئ الأربعة المتمثلة في العدالة والمساواة والتناسب والشرعية حتى يكون له الحد الأدنى من الفعالية. وحتى الآن تحدث الفقهاء عن مبدأ التناسب باعتباره أحد المبادئ التي تحكم العقوبات، ويعني تناسب الجريمة والعقاب. أما الآن فيمكن اعتباره أحد المبادئ القانونية المؤكدة ويجب الاهتمام به بما يتجاوز تناسب الجريمة والعقاب. واستنادا إلى هذا المبدأ، ينبغي تصميم القانون الجنائي وتنفيذه بطريقة تتمتع بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية. ويعني مبدأ التناسب وجود اتصال منطقي وتوازن معقول بين مكونات المجموعة؛ بحيث لا يبدو أي من المكونات غير صحيح أو غير مفيد. وفي مجال القانون العام

(والأهم في القانون الجنائي)، يعد مبدأ التناسب أحد المبادئ التي تقيم التوازن بين سلطة الحكومة من جهة، وحقوق الأفراد وحرياتهم من جهة أخرى.

مقدمة

القانون الجنائي، باعتباره جزءا خاصا من القانون، يتكون من ثلاثة مكونات مترابطة، هي: الأسس والمبادئ والقواعد. فإذا نظرنا إلى الحقوق كالشجرة، فإن المبادئ مثل جذرها، والمبادئ مثل جذعها، والقواعد مثل فروعها وأوراقها. تشكل هذه المكونات فيما يتعلق ببعضها البعض مجموعة من القوانين أو النظام القانوني. وبدون هذه المكونات، لا يمكن للقانون أن يكون حيًا وديناميكيًا. ومن الواضح أنه، سواء من الناحية النظرية والعلمية أو من الناحية العملية، ما لم يتم فهم الأسس والمبادئ وبنائها بشكل صحيح، فإن القواعد والأنظمة التي تقوم عليها لن تقضي على الحياة كما هي. ينبغي عليهم ولن يعطوا الفائدة التي ينبغي عليهم تقديمها. وبالتالي عند تصميم وتفسير وتنفيذ القوانين الجنائية، ينبغي أخذ مسألتين أوليتين بعين الاعتبار: إحداهما الأساسيات والأخرى المبادئ. في الأساسيات، تتم مناقشة سبب وفلسفة القانون الجنائي، وتشير مبادئ القانون الجنائي إلى كيفية تصميم هذا الفرع من القانون وتفسيره وتنفيذه. في هذا الصدد، يجب أن يستند القانون الجنائي وإصدار الأحكام إلى المبادئ الأربعة: الاباحة / الحرية، والمساواة، والتناسب، والشرعية من أجل تحقيق الحد الأدنى من فعاليته.

ويجب دراسة كل مبدأ من هذه المبادئ بشكل منفصل وبالتفصيل. نحاول في هذا المقال دراسة مبدأ التناسب باعتباره أحد المبادئ المهمة التي تحكم القانون الجنائي.

ويأتي التناسب أساساً من منظور فني شعري. لأنّ أهمّ ما يميّز الأعمال الفنية هو التناغم والتناسب. فسرّ الشعرية الفنية في المنظور الأرسطي عائد إلى "تناسب الأجزاء وتناغمها".[١] من هذا المنظور، ثمّة ارتباط دالّ جذري بين مفهومي التناسب والعدالة، فالعدالة في كنهها مبنية على الالتزام بالتناسب في الأعمال كلها. وإذا أردنا الإيضاح أكثر لقلنا إن العمل العادل هو العمل المتناسب.[٢]

ويرى مونتسكيو في مستهلّ رائعته روح القوانين، من خلال شرحه مفهوم القانون، أنّ القانون بمفهومه الواسع نابع من علاقات ضرورية متناسبة بطبيعة الكائنات، ما يعني أنّ للكائنات كلها قوانينها الخاصة. لكنّنا إزاء الإنسان في وضع مختلف، فإنّ له بالإضافة إلى قوانين الطبيعة قوانين مِن صنعه، ويطلق على هذه القوانين "القوانين الموضوعة أو الوضعية". إنّ قوانين الطبيعة ثابتة، لكنّ القوانين الموضوعة فتختلف باختلاف الأقاليم والتقاليد والأعراف

والأديان. إنّ القانون الموضوع الجيّد هو المتناغم مع قوانين الطبيعة، لا يناقضها. ويرى مونتسكيو هدف الحكومة الأساس السلام والأمن، فيعدّ الاعتدال الشرط الأساس لبلوغ هذا الهدف. وينتهي من خلال هذا القسم الاستهلالي من روح القوانين إلى أنّ من الضروري أن تتبني روحُ التشريع على "الاعتدال والتناسب"، فيؤكّد بذلك مبدأ مهماً من مبادئ التشريع الأصلية، أي مبدأ التناسب.[٣]

لا شك أنّ مبدأ التناسب[٤] من المبادئ الشاملة للقانون يجعل من تطوير فروع القانون كلها أمراً ممكناً، إلا أنّ الاهتمام بهذا المبدأ بقي منحصراً في السنوات الماضية منصبّاً على مجال القانون الإداري. وجاء تأسيس هذا المبدأ، بوصفه مبدأ قانونياً عامّاً في الأنظمة القانونية الحديثة، بعد الاعتقاد بضرورة دعم المواطنين أمام الحكومة وضرورة أن تكون تدخّلات الحكومة متناسبة مع الأهداف المقصودة. وتبنّى هذا المبدأ للمرة الأولى النظامُ القانوني الألماني، ليتطوّر لاحقاً، مع توسيع السلطات الإدارية، ليصبح من المبادئ الأساسية لمراقبة تصرفات الحكومة. لم ينعكس مبدأ التناسب انعكاساً جلياً في معاهدات الاتحاد الأوروبي، لكنه أصبح من المبادئ القانونية العامة للاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٥٠، وطبّقته محاكمُ الاتحاد الأوروبي للإشراف على مؤسّسات الاتحاد والدول الأعضاء فيه. وعليه، فيُوظَّف هذا المبدأ ليكون معياراً لتقويم تصرفات الحكومات ومدى التزامها بحقوق الإنسان.[٥]

ووضعت هذه الدراسة نصب عينيها السؤال عن ضرورة التناسب ونتائجه في قانون العقوبات، وذلك بعد إشارة موجزة إلى مفهوم "مبدأ التناسب في قانون العقوبات" وخلفيته. وفرضية الدراسة هي أنّه في عالمنا الحديث ينبثق التناسب في كافة فروع القانون، ولاسيما في صياغة السياسات الجزائية وقانون العقوبات من مفهومي "العدالة والعقلانية"، ويعدّ الانصياع للتناسب في هذا المجال، مؤشّر انصياع الحكومة والسلطة الحقيقي لهذين المفهومين. ويؤسّس الالتزام بمبدأ التناسب لصياغة سياسات جزائية بناءة مؤثّرة وتنفيذ الحد الأدنى من العقوبات، كما تمهّد لقبول المجتمع لخطط الحكومة في هذا المجال. ولا أدنى شكّ في أنّ غياب الالتزام بالتناسب، تضع ضرورة هذه الخطط وقانون العقوبات وشرعيتها موضعَ الشك والتساؤل.

لإيضاح ما ترنو هذه الدراسة إثباته قسّمناها إلى ثلاثة أقسام هي: الف) مفهوم مبدأ التناسب وخلفيته في قانون العقوبات. ب) ضرورة الالتزام بمبدأ التناسب في قانون العقوبات. ج) نتائج الالتزام بمبدأ التناسب في قانون العقوبات.

ألف) مفهوم مبدأ التناسب وخلفيّته في قانون الجنائي

لفهم مفهوم مبدأ التناسب ، من الضروري مراجعة خلفيته. ولذلك سنشير إلى: ١. خلفية التناسب في القانون الجنائي، ٢. نذكر معناه.

١. خلفية مبدأ التناسب في القانون الجنائي

وتحدّث علماءُ قانون الجنائي عن مبدأ التناسب بصفته أحد المبادئ الحاكمة على العقوبات،[٦] وهو "تناسب الجريمة والعقاب"[٧] من ناحية، و"تناسب العقوبة مع درجة مسؤولية المجرم"[٨] من ناحية أخرى. مما يعني ضرورة التوازن والتناسق بين العقاب و الجريمة، كما ينبغي أخذ ظروف المجرم بالحسبان في تحديد العقوبة وتنفيذها. ويعني مبدأ التناسب، بوصفه مبدأ يحكم تحديد العقوبة وتنفيذها، أنّ على الجهات التشريعية، لدى تحديد عقوبة معينة، الاهتمام التامّ بخطورة الجريمة و تداعياتها، كما على القاضي وهو يصدر الحكم بالعقوبة أن يضع نُصب عينه هذا المفهوم و كذلك ظروف المجرم.[٩] تاريخياً، يمكن البحث عن خلفية هذا المبدأ في ما يتعلّق بقانون القصاص، لكنّ ما علينا الاعتراف به، ونحن نفترض غيابَ اعتراضات أخرى على هذا القانون، هو أنّ هذا القانون لا يناسب إلا الجرائم الجسدية فلا يمكن استخدامه في جرائم أخرى. في ضوء ما تقدّم، إنّ الالتزام بهذا المبدأ في إصدار الأحكام و تنفيذها يمثّل تحديًا، مثله مثل العديد من المبادئ والقواعد الأخرى في هذا الفرع من القانون.[١٠]

منذ أمد بعيد، حاول أنصار مذهبى العقابيه / الانتقاميه[١١] والمصلحة[١٢] و كل بطريقته الخاصة تبرير هذا المبدأ، فظهر ذلك في التشريعات الجزائية. قد وضع أنصار العقاب معيار "الاستحقاق"[١٣]، كما أكّد أنصار المصلحة هنا على "المنفعة"[١٤] التي يمكن الحصول عليها. و يمكن إخضاع المنظورين كليهما إلى النقد والمساءلة، لكنّ المجال هنا لا يتّسع لذلك.[١٥]

بالإضافة إلى الانطباع الأول النابع من التركيز على العقوبة بوصفها أهمّ قضية في قانون العقوبات، فيمكن أن نعدّ التناسب من "المبادئ القانونية الحقيقية"،[١٦] فيتحتّم الالتزام به في صياغة السياسات الجزائية و قانون الجنائي، دون أن نحصر الاهتمام به في خانة التناسب بين الجريمة والعقاب. وينبغي اليوم الاهتمامُ بضرورة التناسب بين كافة مكونات القانون الجنائي بوصفه معياراً لتقييم عقلانية سياسات الحكومة وعدالتها. ومن ضروريات وضع سياساتٍ عامةٍ حيويةٍ عقلانيةٍ الالتزامُ الحقيقي بالتوازن والتعادل في مختلف جوانبها. ومن هنا، يعدّ التناسب معياراً عالمياً للتقييم الكمي والنوعي لسياسات الحكومة كلّها. و يعود مبدأ التناسب إلى عقلانيةٍ، على الأنظمة القانونية كلها الاعتراف بها.[١٧]طبقاً لهذا المبدأ، ينبغي لسياسات الجزائية وقانون

الجنائي وتنفيذها أن يتمتّع بأعلى مستويات الفاعلية[١٨] والتأثير.[١٩] في ضوء هذا المبدأ، يتحتّم تحديثُ سياسات الجزائية و قانون الجنائي حيث يستجيب لمتطلبات مجتمع المتجدّدة.

٢.مفهوم مبدأ التناسب في قانون الجنائي

إنّ التناسب في اللغة هو تناسق أعضاء الكيان الواحد أو مكوناته، وبعبارة أخرى، فإن التناسب عبارة عن الانسجام والتناغم بين مكوّنات شيء ما أو في علاقة شيء بشيء آخر.[٢٠] ومن هذا المنظور، إنّ التناسب يعني العلاقة المنطقية والتوازن المعقول بين مكوّنات مجموعة من المجموعات، فلا يبدو أي مكوّن غيرَ ملائم و في غير مكانه الصحيح. وفي ما يخصّ القانون العامّ (والأهم من ذلك في ما يتعلق بصياغة العقوبات وقانون الجنائي)، فيعدّ مبدأ التناسب من جملة المبادئ التي تخلق التوازن بين سلطات الحكومة وحقوق المواطنين وحريّاتهم. ويُقصد بالتناسب هنا التوازن المنطقي لصياغة السياسات الجزائية و قانون الجنائي في كافّة مجالاتها، ويوحي مبدأ التناسب بهذه المعنى إلى ضرورة خضوع القواعد والإجراءات الجزائية كلها إلى أسس عقلانية منطقية، وضرورة الارتباط الدالّ بين مكوناتها وجوانبها، حيث لا يبدو أي جزء منها غامضاً ناقصاً. وإن أردنا الإيضاح أكثر لقلنا إنّ على صياغة سياسة العقوبات وفي ضوئها القواعد واللوائح الجزائية الانبناءَ على الاستراتيجيات الجزائية والأهداف والمطالب التي يرنو المجتمع والحكومة إلى تحقيقها (التناسب والانسجام الداخلي)، كما عليها أن تكون منسجمة متناسبة مع طاقات المجتمع وظروفها (التناسب والانسجام الخارجي). وينبغي أن تكون عملية صياغة سياسات الجزاء حيوية متحوّلة تتغيّر وفقاً للتجارب والأفكار الإنسانية. ربما يكون الثبات ضرورياً في معظم فروع القانون، غير أنّ من الضروري أن تخضع صياغة السياسات والخطط في قانون الجنائي إلى التحسين يومياً، وذلك من أجل تخفيف أعبائها الثقيلة.[٢١]

لا شك أن ثمة تطوّرات تجتاح مختلف مجالات حياة الإنسان خالقة له أوضاعاً جديدة عليه الانصياع لها. ولا يخرج التخطيط الجزائي من هذا الإطار، فعلينا أن لا نخاف من التطورات التي تلحقه. ولا مناص من الاهتمام بسنة التطور والتغيّر، ووضعها نصب أعيننا في صياغة السياسة الجنائية باعتبارها جزءًا مهمّاً من السياسة العامة الهادفة إلى تحسين ما يتعلّق بالجريمة والعقاب في المجتمع، وبالتالي، دعم الحياة المادية والروحية للإنسان. إذاً من شأن التحولات الجديدة في مختلف مجالات الحياة الفردية والاجتماعية أن تكون عاملاً مهمّاً في تغيير السياسات الجزائية وقانون الجنائي.[٢٢]

لقد قطعت عملية صياغة سياسات الجزائية وقانون الجنائي شوطاً طويلاً، من الدعوة إلى التبني الكامل للعقوبة إلى الابتعاد التامّ عن العقوبة، فأصبحنا نتمتلك اليوم تراثاً في هذا المجال. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لنلقي نظرة نقدية على هذا التراث، كما كان يفعل أسلافنا، لنلزم أنفسنا لخلق حلول من أجل إصلاح سياسات الجزائية وتطبيق الحدّ الأدنى من قانون الجنائى. وهذا هو الضمان الوحيد لتحقيق التناسب في هذا المجال. ويسدّ باب الوصول إلى التناسب في وجهنا، إذا أخضعنا أنفسنا للانغلاق وتبنينا الإنجازات السابقة دون التمحيص فيها، وسنصل لا محالة إلى طريق مسدود في صياغة سياسات جزائية فاعلة وتنفيذها. والحل الوسط هو اللجوء إلى إنجازات العلوم الحديثة وتبني حلول أفضل لتحسين أوضاع المجتمع الجزائية.[٢٣]

ب) علة الالتزام بمبدأ التناسب في قانون الجنائي

إنّ قانون الجنائي من أهم إمكانيات الحكومة، وعليها أن تحسن استخدامها، فليست الحكومة مطلقة العنان في استخدام هذا قانون. ومما لا شك فيه إنّ الالتزام بمبدأ التناسب، يجعل من الممكن تصميم وتنفيذ سياسات جنائية مفيدة وتطبيق الحد الأدنى من القانون الجنائي. ومن أجل معرفة مبدأ التناسب بشكل أكثر دقة وتطبيقه في التخطيط الإجرامي، من الضروري دراسة علته، وهذا ما نحاوله الآن.

ولضرورة مراعاة التناسب في جميع المجالات، وخاصة في القانون الجنائي ورسم السياسات الجنائية، يمكن أخذ فكرتين مهمتين هما "العدالة" و"العقلانية". ونأتي بكل واحدة منها على حدة: ١. فكرة العدالة والتناسب في قانون الجنائي، ٢. فكرة العقلانية والتناسب في قانون الجنائي.

١. فكرة العدالة والتناسب في قانون الجنائي

أشرنا سابقاً إلى أنّ المنظور التناسبي منظور فني وجمالي، فينبغي البحث عن جذور التناسب في الفن، فقلنا إن الفني والجمالي والشعري هو الجيد والجاذب، ومن الضروري اتّباع هذا المنظور في مجالات الحياة كلها، كي نتمكّن من استخدام الأشياء استخداماً ملائماً جديراً. ومن هذا المنظور، ينبغي أن يبدو قانون الجنائي وصياغة السياسة الجزائية صحيحين مناسبين يقبلها الرأي العام للحياة الخاصة والعامّة. وينبثق التناسب إذاً من العدالة، وبينهما علاقة وطيدة.

وتشمل فكرة العدالة[٢٤] معظم مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، لا سيما الأخلاق والسياسة والقانون، ويتجه الباحثون عن الحلول في هذه المجالات إلى هذه الفكرة. وقد قيست

السياسة والقانون بمقياس العدالة دائماً، وعُدّت النسبة بين العدالة والسياسة والقانون من القضايا المثيرة للاهتمام. ويعزو معظم الباحثين بداية الحديث عن العدالة إلى الفلسفة اليونانية القديمة التي سعت إلى تحديد عقلاني لمفهوم العدالة. وتتمثّل العدالة من منظورهم بالتراتبية والتناسب، إذ يعدّ وضع الكائنات في مواضعها "الطبيعية" أساس مفهوم العدالة عند اليونانيين القدماء. وإنّ لمفهوم العدالة هذا علاقة وطيدة بالتناسب في الشؤون والأعمال كلها.[٢٥] من هذا المنطلق، فإنّ لمفهوم التناسب بمعانيه المختلفة دوراً مركزياً في الفكر اليوناني عن العدالة. ويمكن أيضًا تحقيق العدالة الجنائية عندما تكون متناسبة. وفي ظلّ هذا الافتراض يمكن شعور المجتمع بالعدالة المستدامة. إن عدم الالتزام لمبدأ التناسب في السياسة الجنائية والقانون الجنائي يجعل عدالتها موضع شك والتساؤل، ويظهر القمع والظلم في المجتمع.

ويعدّ التناسب في منظور الفلسفة السياسية، تجلياً متميزاً من تجليات العدالة،[٢٦] بل يمكن عدّ العدالة تناسباً وتناغماً.[٢٧] ويتمثّل دور الإدارة السياسية هنا في توفير ضروريات الحياة وكذلك ما يفيد الحياة الاجتماعية من سلام وأمن ورفاهية. ولا تختزل هذه الحاجات في حكم الناس وإلزامهم على الطاعة وللانصياع للقوانين، بل الحكم هو إدارة المجتمع وتنظيم الفئات الاجتماعية المختلفة لأغراضٍ محدّدة. ولا يتحقق ذلك إلا بعدالة تصرفات الحكومة، فالعبرة في عدالة الإجراءات الحكومية بتناغمها للظروف والأهداف. وبعبارة أخرى، فإن مهمة الحكومة هي توفير الإمكانات الضرورية للحياة الكريمة، ولن يتحقق هذا إلا إذا قامت الحكومة بهذه المهمة بالعدالة والالتزام بمبدأ التناسب. وأسلفنا، أنّ للتناسب جانبين هما داخلي وخارجي. ويعتمد الجانب الداخلي على الأهداف التي تبنتها الحكومة، أما جانبها الخارجي فهو الالتزام بمقتضيات الزمان والمكان. ويلخّص فنّ الحكم والإدارة الاجتماعية في مقدرة الحكومة على التمهيد لبلوغ أهدافها المعينة وفقاً للظروف القائمة. ومن هنا، يقدّم الحكمُ الحازم الرشيد "مبدأ التناسب" على أي مبدأ آخر للإدارة. ومن الواضح أنّ غياب التناسب، إلى جانب كونه علامة على تجاهل العدالة، يهدّد الحكومة أكثر من أي تهديدٍ آخر.[٢٨]

إنّ فكرة الحكم الصالح، أو الحكم الرشيد،[٢٩] أهم فكرة نالت الاهتمام في المجال الاجتماعي والسياسي. وتؤكّد هذه الفكرة تأكيداً جاداً على التزام بالتناسب في الحكم. ويشمل مفهوم الحكم الصالح معايير وآليات ومبادئ حكم تدير الحكوماتُ من خلالها الشؤون العامة، والموارد العامة، كما تضمن حقوق الإنسان. ومن الركائز المهمة للحكم الصالح الشفافية والمسؤولية والمشاركة وسيادة القانون ومرونة الحكومة. والحكم الصالح قريب جدّاً من

الديمقراطية وآلياتها. إنّه بكلام آخر، مجموعة من المعايير والمؤشّرات العملية للأنظمة السياسية الديمقراطية في سلوكها، وبنيتها وجوهرها.[٣٠]

ويتطلب الحكم الصالح في ما يخصّ قانون الجنائي اقتصاد الحكومة وعقلانيتها، فلا تلجأ إليها بوصفها علاجاً للآلام والمشكلات الاجتماعية كافة. إنّ قانون الجنائي أداة يبدو توظيفها سهلاً وفاعلاً في الوهلة الأولى، بيد أنّ الإمعان يجعلنا قادراً على فهم أنّها أصعب طرقٍ وأقربها إلى الفشل. ويبذل الحكم الصالح قصارى جهدها لاستغلال المقدرات البشرية والاجتماعية كلها من أجل أن لا يحتاج إلى قانون الجنائي. والنقطة الجوهرية –هنا –أنّ قانون الجنائي وكلّ عقاب بحدّ ذاته لون من العنف الخالص، وأنّ استخدامه المفرط لا يسفر إلا عن ترسيخ العنف في المجتمع. ويمثّل تزايد العنف تهديدًا خطيرًا للحكومة، لأنّ ذلك يؤدي إلى الفوضى وانعدام الأمن، والأخير ظاهرة تقلّل قوة الحكومة كثيراً. والأهمّ أنّ الاكتفاء بالحدّ الأدنى من قانون الجنائي هو أكثر فاعلية وكفاءة، رغم أنّ اللجوء المفرط إلى العقوبات يبدو مؤثّراً في المدى القصير، لكنه سيفقد تأثيره على المدى الطويل.[٣١]

في ضوء العبرة بالغايات، أو الغائية، تمثّل عدالة الحكومة، أية حكومة، أفضلَ مؤشّر لنجاحها السياسي. ويرتبط الالتزام بالعدالة بالتناسب في صياغة الخطط العامة والاجتماعية، وهذا ما يخلق الشعور بسيادة العدالة في المجتمع. من أهم واجبات الحكومات توفير العدالة لمواطنيها. وينبغي دائماً لكل دولةٍ امتلاك المقدرة على إقامة العدل طبقاً لنظامها القانوني. حتى في الدول القديمة، كان ضمان العدالة للرعايا من الواجبات الأساسية للسلطة السياسية. ولهذا، ركّز معظم المفكرين السياسيين في العصر المعاصر على العدالة بوصفها محوراً أساسياً لدراساتهم السياسية والاجتماعية. إنّهم يعدّون العدالة أساسًا لتنظيم العلاقات والبنى الاجتماعية، كما يؤكّدون عليها من منظورٍ غائي.[٣٢] ويرى جون رولز أنّ: "العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية. ومهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لابد من رفضها إذا كانت غير صادقة؛ كذلك الأمر بالنسبة إلى القوانين والمؤسسات مهما كانت كفوءة وجيدة التشكيل لابد من إصلاحها أو إبطالها إذا كانت غير عادلة. فكل شخص يمتلك حرمة غير قابلة للانتهاك بالاستناد إلى العدالة بحيث لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها حتى لمصلحة رفاهية المجتمع. لهذا السبب تنكر العدالة أن فقدان حرية بعضهم يمكن أن يكون صحيحاً من أجل تحقيق خير أكبر للآخرين. إنها لا تسمح بالتضحيات المفروضة على بعضهم مقابل مجموع أكبر من المنافع يتمتع بها الأكثرية. لذلك في مجتمع عادل تُعدّ حريات المواطنين المتساوين راسخة؛ فالحقوق المصانة بوساطة العدالة ليست

خاضعة للمقايضات السياسية أو للحسابات التفاضلية للمصالح الاجتماعية. والشيء الوحيد الذي يبيح لنا الخضوع لنظرية خاطئة هو عدم وجود نظرية أفضل؛ وبشكل متناظر، يمكن احتمال اللاعدالة فقط إذا كان هذا ضروريا لتجنب لاعدالة أكبر. ولأنهما أولى فضائل النشاط البشري، فإن الحقيقة والعدالة غيرقابلين للمساومة".[٣٣] وعلى وجه التحديد، يرى رولز في العدالة معياراً نهائياً لتقييم المؤسسات الاجتماعية. وليس المظهر الموضوعي لهذا التصور للعدالة سوى التناسب في صياغة المشاريع الاجتماعية وتنفيذها. وفق هذا المنظور، تعدّ العدالة تناسباً.

ومن منظور سوسيولوجي، إنّ السؤالَ عن العدالة هو السؤال عن خلق النظام الاجتماعي. إنّ النظام الاجتماعي مفهومٌ أساسيٌ في علم الاجتماع يشير إلى الطريقة التي تتعاون بها مكوّنات المجتمع المختلفة – البنى والمؤسّسات الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية، والتفاعل الاجتماعي، والسلوك، والجوانب الثقافية مثل الأعراف والمعتقدات والقيم – وذلك للحفاظ على الوضع الراهن. وبعبارة أخرى، يسمّى النظام الاجتماعي التناسب والانسجام بين الأعمال والأهداف في المجتمع. والنظام الاجتماعي مفهومٌ ما قبل قانوني، يطلب تحقيقُه نظاماً قانونياً وضماناً لتنفيذه. ويعني مفهومُ النظام أن المجتمع لا يصبح "مجتمعاً" إلّا من خلال تنظيم سلوك مجموعة من الناس وجعل سلوكهم مؤسّسياً. بالإضافة إلى ذلك، قد يعني مفهوم النظام الاجتماعي مباشرةً الانسجام والتوازن والتماسك الاجتماعي، مما يستقطب أفراد المجتمع كلهم إلى الحياة المشتركة، وذلك من خلال تفاعل الآليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولا يتحقيق ذلك إلا في ضوء القواعد والقوانين المناسبة، وسيؤدّي غيابُ التناسب في صياغة القواعد القانونية وتنفيذها إلى غياب النظام الاجتماعي.[٣٤]

ويمكن القولُ بأنّ للقانون المناسب آثاراً بالغة جسيمة في مؤشراتٍ مثل الثقة العامة، وترسيخ القوانين والأعراف الاجتماعية، والرقابة الاجتماعية الفاعلة، والإيمان والمعتقدات المشتركة المرتبطة بالنظام الاجتماعي. بالنظر إلى مؤشرات القانون المناسب الشاملة لضمان التنفيذ المناسب، والمنطقية، وتوفير المصالح العامة والحريات الفردية، فإنّ لصلاحية التنفيذ وتحقيق العدالة الأثر الأكبر في النظام الاجتماعي.[٣٥]

٢. العقلانية والتناسب في قانون الجنائي

إنّ العقلانية العملية مظهر من مظاهر العقلانية، في ضوئه يُقاس التناسب بين الوسيلة والغاية. ويعني ذلك ضرورة اختيار الوسيلة المناسبة لتحقيق غايتنا المنشودة. أو بعبارة أخرى، أتقودنا وسيلتنا، وهي هنا قانون الجنائي بثقله وحجمه في المجتمع، إلى غاية أو غايات محدّدة؟ وبالطبع يمكن النظر إلى هذه القضية من مختلف الجوانب اقتصادية كانت أو أخلاقية،

أو سياسية أوغيرها من الجوانب. اقتصادياً، ينبغي تقييم تكاليف استخدام الوسيلة. أخلاقياً، ينبغي السؤال عن توافقها مع القيم الأخلاقية، والقبول العامّ لها. ويتحتم، سياسياً، التأكد من المقدرة على استخدام تلك الوسيلة. ويدرس العاقل اليوم كلّ ما يريد فعله، طبقاً للترتيب الآنف، ليختار الوسيلة المناسبة للدخول مضمار العمل. هذه التقييمات هي الالتزام نفسه بالتناسب في استخدام الوسيلة وولوج مجال التطبيق والعمل.[٣٦] إنّ قانون العقوبات أثقل وسيلة تلجأ إليها الحكومة لتحقيق أهدافها المنشودة، و إذا لم يمرّ استخدامها بهذه التقييمات، فلن يؤدي بنا إلى تحقيق غاياتنا المنشودة، بل ستكون مخالفةً لقيم المجتمع، خالقةً لمشكلات جديدة. إنّ العقلانية منهج لاستخدام الوسائل المناسبة لتحقيق الغايات المرجوة، ويقنع هذا المنهجُ البرهنةَ الإنسانية، بمنأى عن الأحاسيس والعواطف.[٣٧]

يشبه قانون الجنائي بطبيعتها المزدوجة سيفاً له حدّان. إذ هو، من ناحية، يحمي الممتلكات القانونية، لكنّه، في الوقت نفسه، يتضمّن استخدام أشدّ الإجراءات وأكثرها ضرراً ضد الممتلكات القانونية لمنتهكي القانون. إنّ الممتلكات القانونية هي كل الأشياء التي يجب حمايتها من أجل البقاء واستمرارية الحياة. كيف يمكن استخدام هذه الأداة لدعم الممتلكات القانونية بحيث لا تجلب ضرراً، وتسهم في تحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية. إنّ قانون الجنائي أداة ثقيلة خطرة، استخدامها صعبٌ للغاية، فينبغي أن يواكبها الحدّ الأقصى من الدقّة والحذر. ولا يجوز استخدام هذا القانون متهوراً، وبدون المراقبة. ويعني الالتزام بالتناسب في استخدام هذه الأداة توظيف الحدّ الأدنى الملائم منها، وهو ما تؤكّده العقلانية والحزم. وتلزم عقيدةُ "حقّ العقوبة"[٣٨] إخضاع استخدام هذا الحقّ لمبدأ الحدّ الأدنى من التدخّل.[٣٩] وفقاً لهذا العقيدة، ينبغي إيقاف النشاط العقابي للحكومة عند الحدّ الأدنى الضروري للحفاظ على التعايش السلمي. إنّ التناسب خارطة طريق أو مخرجٌ قانوني متميّز، على الحكومة أن تلجأ إليه في صياغة السياسات الهادفة إلى تحسين الحياة الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية للأفراد، كما عليها أن تلجأ إليها لحلّ النزاعات الاجتماعي. التناسب أداة لخلق التوازن بين مصالح المواطنين وحقوقهم وواجباتهم في الحياة الاجتماعية، بغيةَ ضمان رضاهم.[٤٠]

ويمثّل التناسب في قانون الجنائي اختباراً لتحديد ما إذا كان التدخل الجزائي مبرّراً أولاً أم لا؟ ويرتكز هذا الاختبار على عدة معايير هي: ١. الشرعية، وتعني اتّباع سياسة المتدخِّل لغاية قانونية مشروعة. ٢. الضرورة، وتعني غيابَ خيارٍ أفضل من التدخّل. ٣. العقلانية، وتعني وجود علاقة منطقية بين التدخّل والهدف المنشود. ٤. الشفافية، وتعني أنّ التدخل يلزم الأشخاص على أداء واجبٍ محدد واضح.[٤١]

بكلام آخر، يمكن عرض نموذج العقلانية الذي ينبغي استخدامه معياراً لتقييم قانون العقوبات، في خمسة مستويات من العقلانية: ١. العقلانية الأخلاقية:[٤٢] التي ترتبط بنظام المعتقدات والخلفيات التاريخية والثقافية التي ترتكز عليها جماعة معيّنة تستعين منها مقوّمات الحياة. من الناحية الأخلاقية، ينبغي تبرير السياسات العقابية من حيث الوسائل والغايات كليهما. ٢. العقلانية الغائية:[٤٣] وتعني الاهتمام بجوانب تابعة للإجماع في صياغة السياسات. وتمثّل العقلانية الأخلاقية إطاراً عامّاً، ويقصد بها هنا خطاباً "أخلاقياً سياسياً" سوف يوظّف لمواجهة الأيديولوجيات والقيم والمصالح التي تدافع عنها مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية. في هذا اللون من العقلانية، ينبغي تقييمُ أهدافٍ أكثر تحديدًا من السياسة، وذلك لدراسة ما تنبغي إضافته وما ينبغي استبعاده. ٣. العقلانية البراغماتية:[٤٤] وهي عقلانية تطلعنا على الإمكانيات الحقيقية لصوغ السياسة، وتضمن نجاح تحقيق الأهداف من الناحيتين الأخلاقية والغائية معاً. لذلك، ينبغي أن تكون كفاءة صياغة السياسة وتأثيرها معياراً للعمل، فيجب تقييم أية خطةٍ عبر الممارسة العملية. ٤. العقلانية النظامية:[٤٥] هنا، يؤخذ التماسك في صياغة السياسات في الحسبان. وينبغي لصياغة السياسات في إطار النظام القانوني والاجتماعي أن تكون بمنأى عن التناقضات والتعارضات، وتظهر مكوّناتها كلها نظاماً متماسكاً مترابطاً. ٥. العقلانية اللغوية:[٤٦] ترتبط هذه العقلانية بفهم الجمهور وقبوله للتخطيط وصياغة السياسات. ويسعى هذا النوع من العقلانية إلى التأكّد من استيعاب الوعي العام الاجتماعي للسياسات، أي أنّ لدى جميع الناس فهماً مقبولاً لتلقي الخطط والأهداف، فلا يكون لديهم شكّ وإبهام في تنفيذها.[٤٧]

وجدير بالذكر أنّ ماكس فيبر قد أوضح العقلانية أكثر من أي مفكّر آخر في مجال علم الاجتماع. ويرى فيبر أنّ المجتمعات اتّجهت، عبر التاريخ، إلى عقلنة الحياة الجماعية والعلاقات الاجتماعية. وتتمثل، في هذا المنظور، الثورةُ الصناعية والنهضة الأوروبية وتكوّنُ النظام الرأسمالي نتاج عملية العقلنة هذه. وتعني العقلنة إشراك الحدّ الأقصى من العقلانية والمنطق في تنظيم العلاقات الاجتماعية. وتوقع فيبر أنّ العقلنة ستسبّب في تغيير العلاقات بين الناس في المجتمع، كما تسبّب في مغادرة طبيعة العلاقات والقوانين في المجتمع وتنظيم الشؤون الاجتماعية من التقليدية إلى العقلانية (الحديثة). و من هذه الزاوية، درس فيبر الظواهر الاجتماعية.[٤٨] من هذا المنظور، إنّ "فكرة سيادة القانون" أهمّ فكرة اجتماعية سياسية قامت على أساس العقلانية الحديثة.

وتعني سيادة القانون[٤٩] التزام السلطة والمواطنين بالقانون في العلاقات الاجتماعية.[٥٠] بناء على هذه الفكرة، سينبني النظامُ السياسي بطريقةٍ عقلانيةٍ، فيشعر المواطنون بالرضى. ويمثّل هذا كمالاً منشوداً، لأنّ الشرعيةَ مظهر من مظاهر الوحدة الاجتماعية في أيّ مجتمع. إنّ المجتمع الملتزم بالقانون يوسّع مجال الحرية في إطار القانون، فيفسح المجال لظهور المواهب. ومن منظور آخر، تمثّل الشرعية أداة للتنسيق بين المصالح المتضاربة والمتعارضة، لأنّ تضارب المصالح في الحياة الاجتماعية أمرٌ لا مفر منه، فيعيش الأفراد والجماعات في بيئة مليئة بعدم المساواة من الناحيتين الطبيعية والقسرية. ولا يمكن تحقيق مصالح الجميع كلّها إلا من خلال التطبيق الصحيح والمناسب للقانون (بما في ذلك قانون الجنائي).[٥١]

كما نعلم، إنّ للحكومة والسيادة علاقة وطيدة جذرية بقانون الجنائي، وتُظهر سيادةُ القانون في هذا المجال، أكثر من أي مجال آخر من القانون، الأداءَ السليم للسلطة والحكومة. ولا يمكن الادّعاء بأنّ تصرّف الحكومة مطابقٌ للقانون في تنفيذ قانون الجنائي ، إلّا إذا استخدمته "صحيحاً ومتناسباً". إنّ التظاهرَ بشرعية قانون الجنائي لا يكفي وحدها لتقييم ذلك القانون، بل العبرة بكونه"متناسبًا ومتوازنًا". ولسيادة القانون وجهان، شكلي وموضوعي. وعلى الأمور في الوجه الشكلي أن تتمّ وفق المعايير القانونية، غير أنّ على القانون نفسه، أن يكون ملبّياً للحاجات الاجتماعية، محقّقاً لمصالح المواطنين والناس. ولايتحقق ذلك إلا بوجود بنية جزائية مناسبة متماسكة. ولا يجوز الاعتراف بشرعية قانون العقوبات وشموليته إلا إذا كان ملتزماً بالتناسب.[٥٢]

ج) نتائج الالتزام بالتناسب في قانون الجنائي

يتّسم خطابُ السياسة الجزائية الغالب في دول العالم كلّها، بالقمع والعنف، على وجه التقريب، غير أنّ الاتجاه الواضح في بعض الدول نحو تسييس الجريمة والتجريم المُفْرط (التضخّم العقابي). فى هذه الدول إنّ الأوضاع الاجتماعية سيّئة مقلقة للغاية، وتدفع هذه الظروف الحكومة إلى صياغة سياساتٍ سيئة. وبدلاً من التشكيك والتفكير في سياساتها السابقة، تواصل الحكومة، بطريقة أسوأ من ذي قبل، مسارها الخاطئ. ومن الواضح أنّ هذه السياسات تستجيب لتوقعات العامة من الناس، وهو مما يوسّع نطاق "الشعبوية الجزائية" ويبقي الحكومة قائمة وراء قناع الرأي العام. وهكذا، يبدو استخدام قانون الجنائي ضماناً للصلاح العام، لتبرّر الحكومة سياساتها الخاطئة. وتنبثق هذه الوتيرة عن غياب التناسب في تصميم قانون الجنائي وتنفيذه[٥٣]. وفي مواجهة هذا النهج الخاطئ والإجراءات الخاطئة النابعة منه، يمكن للامتثال للتناسب أن يؤدّي إلى كفاءة قانون العقوبات وتأثيره، وتطبيقه الهادف والمكتفي بحدّه الأدنى.

ونحن ندرس هنا هذه الحالات بوصفها نتائج للالتزام بالتناسب في قانون الجنائي: ١. كفاءة قانون العقوبات وتأثيره ٢. التطبيق الهادف والمكتفي بالحدّ الأدنى لقانون العقوبات.

١. كفاءة قانون الجنائي وتأثيره

تشمل القوانين قواعد ومعايير تهدف إلى ضمان التعايش السلمي وإرساء دعائم النظام العام. ولكي يكون القانون، أي قانون، مؤثراً فاعلاً عليه أن يكون عادلاً معقولاً متناسباً مع الأهداف المنشودة، يواكب سيادة القانون، يحاول تحقيق الانسجام الاجتماعي والتنمية السياسية–الاقتصادية. وأُهمل هذا في بعض النظام القانوني، لا سيما في ما يخص قانون الجنائي. إنّ المشرّع هنا يبحث فقط عن إقرار القانون، غير مبال بتناسب هذا القانون وكفاءته وفعاليته.[٥٤]

في المنظور الاقتصادي، ترتبط الكفاءة والفاعلية، بشكل عام، بالعلاقة بين المدخلات والمخرجات أو الموارد والنتائج. وتُناقش هنا العلاقةُ بين المدخلات – الموارد أو الأشخاص أو الأفكار أو المواد أو الخدمات – والسلع والخدمات الناتجة عن العملية الإنتاجية. بشكل عام، حين تُقاس مدخلات جهاز– أو مشروع أو مصنع – بمخرجاته، ويُشاهد التناسب بينهما، فيقال أن ذلك الجهاز أو المشروع أو المصنع فاعلٌ، أي يعمل بشكل صحيح. وإذا لم يكن التناسب موجوداً، فلا يتسم الجهاز بالكفاءة والتأثير الإيجابي.[٥٥] وعلينا أن نلتزم بهذا المعيار في تطبيق قانون الجنائي، فنلاحظ في الخطوة الأولى الإمكانات والتكاليف والطاقات التي نخصصها لصياغة قانون الجنائي وتنفيذه، ثم نرى، في الخطوة التالية، هل حققنا إنجازات تناسب الثمن الذي دفعناه أم لا؟ ويمثّل التناسب، إذن، معياراً لقياس كفاءة قانون العقوبات وتأثيره، لنعلم هل كان عائداتنا في هذا المجال توازن ما أنفقناه أم لا. على سبيل المثال، هل كانت تكاليف تنفيذ قانون العقوبات في مجال مكافحة المخدرات اقتصادية تصبّ في مصلحة المجتمع أم لا؟ بكلام آخر، هل صمّمنا هذه المجموعة ونظّمناها ونفّذها بعناية كافية؟ هل هناك توازن بين التكاليف والنتائج؟ وبهذه الطريقة يمكن قياس قانون الجنائي وإظهار كفاءته.

وتشير الفاعلية أو التأثير إلى مستوى تحقيق الأهداف، فلا بدّ من تحديد الأهداف المادية أو الروحية لأي جهازٍ أو مشروعٍ أو مصنعٍ، وحين نرى أنّ الأهداف المنشودة تحققت فنقول إنّ ذلك الجهاز، أو المشروع، أو المصنع فاعل مؤثّر، أي إنه حقّق غاياته.[٥٦] كذلك فيما يخصّ تصميم سياسات الجزاء وقانون الجنائي، فعلينا تحديد الأهداف بنفس الطريقة، وحين تحققت الأهداف، فنقول إنّها فاعلة مؤثّرة. وفعلاً، من الضروري وجود التناسب بين صياغة السياسات والغايات لإظهار مدى فعالية تلك السياسات.

إنّ الكفاءة والفاعليّة وجهان لعملة واحدة. علينا أن نأخذ في الحسبان، ونحن نطبّق قانون الجنائي، الموارد والتكاليف، ونقارنها بمدى تحقّق الأهداف. من هذا المنظور، يعدّ مبدأ التناسب، ميزاناً لقياس قانون الجنائي في الممارسة العملية، وذلك إلى جانب كونه معيارًا لمدى صحة تنظيم قانون الجنائي وتنفيذه. ووفقا لهذا المبدأ، يمكننا تقييم كفاءة قانون الجنائي وفاعليته، ومدى صحته وضرورته في مجال العمل، ومدى نفعه وتقريبنا من الأهداف.

يقول أحد الباحثين: "لا أحد يستخدم مطرقة ثقيلة لكسر البندق. ولا ينبغي لأحد اللجوء إلى قانون الجنائي للسيطرة على السلوك الذي يخضع للنظام بالاستعانة إلى اختصاصات القانون الأخرى".[٥٧] وينبغي لقانون الجنائي، كي يتمكّن من أداء دور فاعل في المجتمع، أن يكون ملائماً متناسبًا. ويفرض قانون الجنائي، خفيةً، تكاليف باهظة على المجتمع، فلا ينبغي، اقتصادياً، توسيع نطاقه، دون مبرّر. إنّ الحدّ الأدنى من تطبيق قانون الجنائي يزيد من فاعليته وكفاءته، كما يقلل الحدّ الأقصى من صلاحيته وقيمته وفعاليته.

٢. التطبيق الهادف والمكتفي بالحدّ الأدنى لقانون الجنائي

وينبغي للحكومة أن تستخدم الوسائل المناسبة لممارسة سلطتها واختصاصها وأداء أنشطتها كلها وفق مبدأ التناسب. فيعدّ التناسب في الممارسة العملية أداة لتقييم الحكومة ومراقبتها. وبهذه الطريقة، يمكن السيطرة على صلاحيات الموظفين العموميين والإداريين، وإلزامهم باحترام الحقوق والحريات الفردية. ولهذا المفهوم أهمية قصوى في قانون الجنائي. في هذا القسم من القانون يمكن إبعاد الحكومة عن اللجوء إلى الجنائي، بالالتزام لمبدأ التناسب الذي يعدّ المعيار الوحيد لعمل الحكومة. ويعدّ اليوم الحدّ الأدنى من تطبيق قانون الجنائي مبدأ مهماً آخر لقانون الجنائي.[٥٨]

على الحكومة أن تكتفي بالحدّ الأدنى في تطبيقها لقانون الجنائي. وهناك تعقيدات وصعوبات كثيرة أمام تحديد نطاق قانون الجنائي ومستوى التدخّل المسموح به، بصفته أشدّ ألوان التدخل في حقوق المواطنين وحرياتهم. ويسعى مبدأ الاكتفاء بالحدّ الأدنى من قانون الجنائي، بوصفه تقنية ومعرفة وأداة للتحكّم الاجتماعي، إلى تحديد النطاق المسموح به للتدخل الجزائي، وذلك عبر التركيز على التداعيات السيئة لتوظيف مفاهيم قانون الجنائي وأدواته ومؤسساته، ليمهّد لأدوات ومؤسسات أخرى للتحكم الاجتماعي، كما وفّرتها الحياة. إنّ لمبدأ استخدام الحدّ الأدنى لقانون الجنائي، القدرةَ على التحكم في توظيف السلطة من جانب الحكومة، سواء أ كان هذا المبدأ داخل نظام العدالة الجزائية أو خارجه. وتقلّص السلطات الحكومية باسم تنفيذ القانون أو منع الجريمة، نطاقَ السيادة الشخصية، كما تتعدّى على

حرياتهم، وذلك بغية إخضاع المواطنين لسلطتها. وتنخفض في الأنظمة القانونية المحترمة للمبادئ الرقيبة على العملية الجزائية، وأهمها مبدأ التناسب، تنخفض نسبة التضحية بحريات المواطنين بذريعة صيانة المصالح العامة. كما تنكمش أرضية انتهاك حقوق المواطنين في البلدان التي تسود فيها قيم الرقابة الجزائية. إنّ الالتزام بمبدأ الحدّ الأدنى من قانون الجنائي لا يمهّد للاستخدام الأمثل لهذا القانون فحسب، بل يمهّد أيضًا لاهتمام عملية صياغة السياسات الجزائية باللجوء إلى الوسائل الأخرى، كذلك المؤسسات القانونية والاجتماعية.[٥٩]

إن التناسب الذي يحكم عالم الوجود يكشف عن هدفه، كذلك في ضوء التناسب الذي يحكم أي جهاز تتضح غرضه. ويجب أن يكون كل عمل ونشاط مناسبًا للغرض الذي تم تحديده من أجله. إن الالتزام بمبدأ التناسب يدل على أننا نسير في عمل هادف، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإنه يدل على اللاهدف والارتباك. من وجهة نظر فردية، كونك هادفًا يعني التركيز على شيء ما. يركز الشخص الهادف جهوده لتحقيق نتيجة جيدة. ومن الناحية الاجتماعية، يجب أيضًا أن يكون العمل والأنشطة الاجتماعية هادفة من أجل تحقيق النتائج المتوقعة. إذا لم يكن العمل والأنشطة الاجتماعية هادفة، فلن يكون لها سوى إثارة المشاكل للمجتمع. يتم استهلاك الطاقة والقوى، ولكن لا يتم تحقيق أي شيء. وفي هذه الحالة سنسلك الطريق الخاطئ ولن تكون جهودنا مثمرة. ونتيجة لذلك، سنقع في شرك دائرة التجربة والخطأ ونقود المجتمع إلى الضلال. ومن دون تحديد أهداف للعمل لا نستطيع تقديم التبرير ونستسلم للوضع غير مصدق، فيما خسرنا الكثير من رؤوس الأموال ولا سبيل لتعويضها. وهذا ليس جزءا من تجاربنا اليومية في مختلف المجالات الاجتماعية.

إذن، يتحتّم على تطبيق قانون الجنائي وتنفيذها أن يكونا هادفين. وتحدّد أهداف قانون العقوبات وفقاً للأسس والقيم والطاقات الاجتماعية. وإذا تم تصميم قانون الجنائي وتنفيذه صحيحاً متوازناً متناسباً، لأصبحت الأهداف محقّقة. ويتطلب هذا، الإمعان في جميع العوامل المتعلقة بقانون الجنائي، واستخدامه بمنأى عن التحيز أو الانغلاق. وخيرُ ما يبرهن هذا الاتجاه وضرورته، وضعُ قوانين وأنظمة جزائية غير مناسبة في العقود الأخيرة، لا سيما التجريم المفرط والعقوبات اللا منطقية، والأمر والأدهى اتباع الانتقائية في إصدار الأحكام القانونية وتنفيذها. وتبين هذه أن صناع السياسات العامة والجنائية في بعض البلدان قد نظروا إلى القانون الجنائي بغض النظر عن مدى ملاءمته وهدفه. ولا تفشل العقوبات النمطية وغير المنتظمة وغير المتناسبة في تحقيق أهداف تلك العقوبات فحسب، بل تؤثّر سلباً على المجرمين والضحايا والمجتمع. ومن البديهي أنّ تحديد العقوبات المناسبة وتنفيذها، لأمرٌ في غاية الصعوبة يتطلّب

الاهتمام بعناصر كثيرة[٦٠]. وترتبط هذه القضية، قبل أي شيء، بموقف متوازنٍ متناسبٍ من قانون الجنائي يجعل العملية الجزائية هادفة مؤثّرة.

نتائج البحث:

أصبحت المبادئ القانونية العامة، بوصفها مصادر ومعايير أولية، في غاية الأهمية في أيامنا هذه، فلا يمكن تجاهل دورها في جعل النظم القانونية الحديثة حيويةً. وتزداد قيمة هذه المبادئ وأهميتها في حقل القانون العام، لا سيما في ما يخصّ قانون الجنائي، وهو ساحة تصطدم فيها الحقوق والحريات الفردية بالسلطة العامة. ولا شك أن هذه المبادئ تعدّ درعاً للدفاع عن حريّات الأفراد وحقوقهم أمام سطوة الحكومة. وتمهّد هذه المبادئ أرضية ملائمة لتصميم قانون الجنائي والتنظيم العقلاني المنطقي له. وفي هذه الحالة، يمكن لقانون الجنائي أداء وظيفته المناسبة، ليرشد المبادئ القانونية العامة إلى عالم أكثر إشراقاً وحياةٍ أفضل. وحقيقةً، يجدر بجميع المعنيين بالقضايا الاجتماعية معرفة هذه المبادئ وتطبيقها.

ويمكن أخيراً عدّ التناسب من أهم مبادئ القانون، ينبغي الالتزام به في مجالات القانون كلها، و لاسيما في ما يخصّ قانون الجنائي. وينبغي بهذا القسم من القانون أن يتقيّد بمبدأ التناسب، متجاوزاً تناسب الجريمة والعقاب، ليصطبغ قانون الجنائي بالكفاءة والفاعلية اللازمتين، محققاً الأهداف المنشودة. ومن الضروري أن تكون المبادئ والقواعد العامة والخاصة، وما يشبهها، متناسبة داخليًا وخارجيًا. واليوم، يمكن تبني هذا المبدأ معياراً لقياس الإنصاف والعدالة وتقييمهما في صياغة قانون الجنائي وتنفيذه.

وهكذا، وبنظرة عابرة، ندرك أنّ التحدي الأكبر لقانون الجنائي بعض البلدان يمثّل في غياب منظورٍ منهجي ومتناسب في صياغة سياسات الجزاء . وفي نظرة نظامية، ينبغي أن ترتبط الأجزاء المكونة لجهاز ما ارتباطاً مناسباً مع بعضها، وذلك ليصبح الجهاز حيوياً منتجًا يحقق أهدافه المنشودة. ونرى من هذا المنظور، قانونَ الجنائي هذه البلدان، وقد وقع في فخّ الانغلاق واللاعقلانية. وهي عقبة أساسية تحول دون التغلب على المشكلات التي يعاني منه مختلف أجزاء قانون الجنائي.

هوامش البحث

[١]. «والجمالُ عندَ أرسطو هو التَّناسُبُ والتَّماثُلُ والتَّوافُقُ في الأشياءِ ذاتِها، والتَّرتيبُ العضويُّ للأجزاءِ في كلٍّ مترابِطٍ، ونحنُ لا نُحِسُّ الجمالَ إلاَّ عندما نُدرِكُ هذا التَّناسُبَ ونُميِّزُه، ويكونُ حاضِراً في الذِّهنِ كالمقياسِ أو

الميزانِ، وكلُّ ما يبدو منسجِماً يبعثُ على الارتياحِ والاطمئنانِ والأُلفةِ، وكلّما كانت صورةُ الشّيءِ متناسقةً، منسجمةَ الأجزاءِ، أحرزَت قصبَ السَّبقِ في نيلِ الرّضا البشريِّ، واقتربَت من النَّفسِ الإنسانيَّةِ». علي، رامز محيي الدين (٢٠٢٠)، موقع إلكتروني:

https://diwanalarab.com

[2]. Goh, Joel (2013), "Proportionality - An Unattainable Ideal in the Criminal Justice System", The Manchester Review of Law, Crime and Ethics, Vol 2, P 41.

[٣]. مونتسكيو، بارون دو لابريد ودو (٢٠١٣)، روح الشرائع، ترجمة: عادل زعيتر، القاهره: مؤسسة هنداوي، صص ٥٢ الى ٥٥.

[٤]. Principle of proportionality

[٥]. راجع: الشناوى، وليد محمد (٢٠١٦)، التطورات الحديثة للرقابة القضائية على التناسب في القانون الإداري (دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة)، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية (المنصورة)، المجلد ٦، العدد ٥٩، الصفحة ٣٣٩-٧٠٠؛ بن عباس، بديع وغيره (٢٠٢٢)، مبدأ التناسب في فقه قضاء محكمة التعقيب بتونس، الطبعه الأولى، تونس: منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، صص ١٣ و مابعد؛ مرادى برليان، مهدى (١٣٩٢)، مبدأ التناسب في النظام القانوني للاتحاد الأوروبي مع نظرة على آراء المحكمة الإدارية الإيرانية، الطبعة الأولى، طهران، منشورات خرسندي، ص ١٥ وما بعد.

Sieckmann, Jan (2018), ''The Principle of Proportionality and Fundamental Rights'', in Proportionality in Law (An Analytical Perspective), 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing, P 4 and then; Möller, Kai (2012), "Proportionality: Challenging the critics", International Journal of Constitutional Law, Vol 10, PP 709-931; CHUNG Wai Man, Franco (2020), The Concept of Proportionality in Public Law, 1st, Hong Kong: City University of Hong Kong Press, PP 4 and then.

[٦]. للنموذج ارجع: حسنى، محمود نجيب (١٩٩٨)، شرح قانون العقوبات القسم العام، طبعه الثالثه، القاهره: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، صص ٩٢٧ و ما بعد؛ فرج، محمد عبد اللطيف (٢٠١٢)، شرح قانون العقوبات: القسم العام: النظرية العامة للعقوبة والتدابير الاحترازية، طبعة الاول، القاهره: مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٥٩؛ سرور، احمد فتحي (٢٠١٥)، الوسيط فى قانون العقوبات: القسم العام، الطبعه السادسه، القاهره: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ص ٩٢٧؛ الجادر، تميم طاهر أحمد والعكيلي، سيف صالح مهدي. (٢٠١٤)، الضرورة و التناسب في القاعدة الجنائية، المجلة السياسية و الدولية، مج. ع. ٢٤، صص ٩٢ الى ١٠٠.

Bagaric, Mirko (2018), "Proportionality in Sentencing: its Justification, Meaning and Role", Current Issues in Criminal Justice, Vol 12, PP 145-165; Hirsch, Andrew (1992), "Proportionality in the Philosophy of Punishment", Crime and Justice, von Vol. 16, PP 55-98.

[7]. Proportion of crime and punishment

[8]. Proportion of punishment and the degree of responsibility of the offender

[9]. Berman, Mitchell N. (2022), "Proportionality, Constraint, and Culpability", Criminal Law & Philosophy, Vol. 15, pp 373–391.

[١٠]. منصورآبادى، عباس (١٤٠٠)، قانون العقوبات العام ج٣، الطبعة الأولى، طهران: منشورات ميزان، ص٤٤؛

See: Joel Goh, Op. Cit, PP 54 and then.

[11]. Retributivism
[12]. Utilitarianism
[13]. Desert
[14]. Benefit

[١٥]. راجع: محمود، محمدرضا مروان (٢٠١٧)، العقاب، موقع إلكتروني:
https://hekmah.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%A8/
[16]. Certain Legal principles
[17]. Jan Sieckmann, Op Cit, P 3; Prieto del Pino, Ana Marı´a (2016), "The Proportionality Principle in a Broad Sense and Its Content of Rationality: The Principle of Subsidiarity" in Towards a Rational Legislative Evaluation in Criminal Law, 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing, P 263.
[18]. Efficiency
[19]. Effectiveness

[٢٠]. للتعرف على المعنى اللغوي للتناسب راجع: الجبوري، مصطفى طه جواد (٢٠٢٠)، التناسب بين المصلحة العامة والخاصة في القانون الجنائي؛ دراسة مقارنة (درجة الدكتوراه)، معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف، صص ١١ و ١٢.

[21]. Franco CHUNG Wai Man, OP Cit, PP 13 and then.
[22]. Molan, Mike and others (2003), Modern criminal law, Fifth Ed, London: Cavendish Publishing, PP 22 and then.
[23]. Corda, Alessandro (2020), "The Transformational Function of the Criminal Law: In Search of Operational Boundaries", New Criminal Law Review, Vol 23 (4), PP 584–635.
[24]. Theory of justice

[٢٥]. فريمان، صموئيل (٢٠١٥)، «التطابق و خير العدالة»، الأبحاث: اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة (جون رولز نموذجا)، الطبعه الاولى، دوحه قطر: المركز العربى للابحاث و دراسة السياسات، صص ٤٣١ و مابعد.

[26]. Miller, David (2003), Political Philosophy: A Very Short Introduction, 1st Ed, Oxford: Oxford University Press, P 77.
[27]. Harmony
[28]. See: Ristroph, Alice (2005), "Proportionality as a Principle of Limited Government", Duke Law Journal, Vol. 55, No. 2, PP 263-331; Christman, John (2002), Social and Political Philosophy (A contemporary introduction), 1st, New York: Routledge Publication, PP 60 and then; Brennan, Jason (2016), Political philosophy: an introduction, 1st, Washington, D.C.: Cato Institute, PP 57 and then; Oxley, Douglas R. (2010), "Fairness, Justice and an Individual Basis for Public Policy" Political Science, Department Theses, Dissertations, and Student Scholarship. 4, PP 28 and then. Available at: https://digitalcommons.unl.edu/poliscitheses/4
[29]. Good Governance
[30]. See: Keping, Yu (2018), "Governance and Good Governance: A New Framework for Political Analysis", Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, Vol 11, PP 1-8.
[31]. See: Husak, Douglas (2004), "Criminal law as a last resort", Oxford Journal of Legal Studies 24(2), PP 207–235; Kaplan, Onur (2022), "Good Governance, Rights and State: Quo Vadis Administrative Law?", Uluslararası Yönetim Akademisi Dergisi (International Academy of Management Journal), Vol 5, Is 3, PP.622-635
[32]. Kukathas, Chandran. (2006), Hayek and liberalism: In The cambridge companion to Hayek, Cambridge: Cambridge University Press, PP 182-297. Available at: https://ink.library.smu.edu.sg/soss_research/2997
[33]. Rawls, John (1971), A Theory of Justice, 1st Ed, Cambridge: Harvard University Press, PP 3-4.

[34]. See: Ciepły, Filip (2016), "Justice as the basis of law and social order", KUL Journals, Vol 4, PP 47-58.
[35]. Detel, Wolfgang (2008), "On the Concept Of Basic Social Norms", Analyse&Kritik Journal, Vol 30, PP 469–482.
[36]. Martı´n, Ada´n Nieto (2016), "A Necessary Triangle: The Science of Legislation, the Constitutional Control of Criminal Laws and Experimental Legislation", in Towards a Rational Legislative Evaluation in Criminal Law, 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing, PP 374 and then.
[37]. Gimeno, Inigo Ortiz de Urbina (2016), "Economics as a Tool in Legislative Evaluation: Cost-Analysis, Cost-Efficacy and Cost-Benefit", in Towards a Rational Legislative Evaluation in Criminal Law, 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing, PP 49-50.
[38]. Ius puniendi (Right to punish)
[39]. The principle of minimal intervention
[40]. Prieto del Pino, Ana Marı´a Op Cit, PP 263 and then.
[41]. Jan Sieckmann, Op Cit, P 4 and then.
[42]. The ethical rationality
[43]. Teleological rationality
[44]. Pragmatic rationality
[45]. Systemic rationality
[46]. Linguistic rationality
[47]. Becerra, Jose´ (2016), "Institutional Redesign Proposals for the Preparation of Criminal Policy by the Government. The Focus on Ex Ante Evaluations", in Towards a Rational Legislative Evaluation in Criminal Law, 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing, PP 125-126.
[48]. See: Kalberg, Stephen (1980), "Max Weber's Types of Rationality: Cornerstones for the Analysis of Rationalization Processes in History", The American Journal of Sociology, Vol. 85, No. 5 PP 1145-1179
[49]. Rule of Law
[50]. Epstein, Daniel Z. (2014), "Rationality, Legitimacy, & The Law", Washington University Jurisprudence Review, Vol 7, Iss 1, PP 5-6.
[51]. May, Christopher and Winchester, Adam (2018), Handbook on the rule of law, 1st Ed, Massachusetts: Edward Elgar Publishing Limited, PP 7-9; Robin, Shirley Letwin, (2005), On the History of the Idea of Law, 1st Ed, Cambridge: Cambridge university press, P 9.
[٥٢]. منصورآبادي، عباس (٢٠١٩)، القانون الجنائي العام ج١، الطبعة الثالثة، طهران: منشورات ميزان، ص٣٩-٤١.
[53]. Morales Romero, Marta Munoz de (2016), "Codification and Legislative Technique in the United States of America", in Towards a Rational Legislative Evaluation in Criminal Law, 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing, PP 159 and then.
[54]. Kenya Hernandez, Vinalay (2020), "The Effectivness and Efficiency of the Law, Through the Legislative Evaluation in MÉXICO", International Journal of Advanced Research, Vol. 8, No. 4, P 507.
[55]. Ristroph, Alice (2005), "Proportionality as a Principle of Limited Government", Duke Law Journal, Vol. 55, No. 2, P 2.
[56]. Ibid.
[57]. Clarkson, C. M. V. (Christopher M. V.) (2001), Understanding criminal law, London : Sweet & Maxwell, P 243.
[58]. Jareborg, Nils (2005), "Criminalization as Last Resort (Ultima Ratio)", OHIO STATE JOURNAL OF CRIMINAL LAW, Vol 2, P 521.
[59]. See: Alice Ristroph, Op Cit, pp. 263-331

[60]. See: Vinalay, Kenya Hernandez and Others (2020), "The Effectiveness And Efficiency Of The Law, Through The Legislative Evaluation in MÉXICO", International Journal of Advanced Research, Vol 8 (04), PP 507-515.

المصادر

الف) العربية

١. بن عباس، بديع وغيره (٢٠٢٢)، مبدأ التناسب في فقه قضاء محكمة التعقيب بتونس، الطبعه الأولى، تونس: منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

٢. الجادر، تميم طاهر أحمد والعكيلي، سيف صالح مهدي. (٢٠١٤)، الضرورة و التناسب في القاعدة الجنائية، المجلة السياسية و الدولية، مج. ع. ٢٤.

٣. الجبوري، مصطفى طه جواد (٢٠٢٠)، التناسب بين المصلحة العامة والخاصة في القانون الجنائي؛ دراسة مقارنة (درجة الدكتوراه)، معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف

٤. حسنى، محمود نجيب (١٩٩٨)، شرح قانون العقوبات القسم العام، طبعه الثالثه، القاهره: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

٥. سرور، احمد فتحي (٢٠١٥)، الوسيط فى قانون العقوبات: القسم العام، الطبعه السادسه، القاهره: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

٦. الشناوى، وليد محمد (٢٠١٦)، التطورات الحديثة للرقابة القضائية على التناسب في القانون الإداري (دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة)، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية (المنصورة)، المجلد ٦، العدد ٥٩.

٧. فرج، محمد عبد اللطيف (٢٠١٢)، شرح قانون العقوبات: القسم العام: النظرية العامة للعقوبة والتدابير الاحترازية، طبعة الاول، القاهره: مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع.

٨. فريمان، صموئيل (٢٠١٥)، «التطابق و خير العدالة»، الأبحاث: اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة (جون رولز نموذجا)، الطبعه الاولى، دوحه قطر: المركز العربى للابحاث و دراسة السياسات.

٩. محمود، محمدرضا مروان (٢٠١٧)، العقاب، موقع إلكتروني:

https://hekmah.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%A8/

١٠. محيي الدين، رامز علي (٢٠٢٠)، موقع إلكتروني:

https://diwanalarab.com

١١. مونتسكيو، بارون دو لابريد ودو (٢٠١٣)، روح الشرائع، ترجمة: عادل زعيتر، القاهره: مؤسسة هنداوي

ب) الفارسية

١٢. مرادى برليان، مهدى (١٣٩٢)، مبدأ التناسب في النظام القانوني للاتحاد الأوروبي مع نظرة على آراء المحكمة الإدارية الإيرانية، الطبعة الأولى، طهران، منشورات خورسندي.

١٣. منصورآبادى، عباس (٢٠٢٠)، قانون العقوبات العام ج٣، الطبعة الأولى، طهران: منشورات ميزان.

١٤. منصورآبادي، عباس (٢٠١٩)، القانون العقوبات العام ج١، الطبعة الثالثة، طهران: منشورات ميزان.

ج) الانجليزية

15. Bagaric, Mirko (2018), "Proportionality in Sentencing: its Justification, Meaning and Role", Current Issues in Criminal Justice, Vol 12.

16. Becerra, Jose´ (2016), "Institutional Redesign Proposals for the Preparation of Criminal Policy by the Government. The Focus on Ex Ante Evaluations", in Towards a Rational Legislative Evaluation in Criminal Law, 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing.

17. Berman, Mitchell N. (2022), "Proportionality, Constraint, and Culpability", Criminal Law & Philosophy, Vol. 15
18. Brennan, Jason (2016), Political philosophy: an introduction, 1st Ed, Washington, D.C.: Cato Institute.
19. Christman, John (2002), Social and Political Philosophy (A contemporary introduction), 1st Ed, New York: Routledge Publication.
20. CHUNG Wai Man, Franco (2020), The Concept of Proportionality in Public Law, 1st Ed, Hong Kong: City University of Hong Kong Press.
21. Ciepły, Filip (2016), "Justice as the basis of law and social order", KUL Journals, Vol 4.
22. Clarkson, C. M. V. (Christopher M. V.) (2001), Understanding criminal law, London: Sweet & Maxwell.
23. Corda, Alessandro (2020), "The Transformational Function of the Criminal Law: In Search of Operational Boundaries", New Criminal Law Review, Vol 23 (4).
24. Detel, Wolfgang (2008), "On the Concept of Basic Social Norms", Analyse&Kritik Journal, Vol 30.
25. Epstein, Daniel Z. (2014), "Rationality, Legitimacy, & The Law", Washington University Jurisprudence Review, Vol 7, Iss 1.
26. Gimeno, Inigo Ortiz de Urbina (2016), "Economics as a Tool in Legislative Evaluation: Cost-Analysis, Cost-Efficacy and Cost-Benefit", in Towards a Rational Legislative Evaluation in Criminal Law, 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing.
27. Goh, Joel (2013), "Proportionality - An Unattainable Ideal in the Criminal Justice System", The Manchester Review of Law, Crime and Ethics, Vol 2.
28. Hirsch, Andrew (1992), "Proportionality in the Philosophy of Punishment", Crime and Justice, von Vol. 16.
29. Husak, Douglas (2004), "Criminal law as a last resort", Oxford Journal of Legal Studies 24(2).
30. Jareborg, Nils (2005), "Criminalization as Last Resort (Ultima Ratio)", OHIO STATE JOURNAL OF CRIMINAL LAW, Vol 2.
31. Kalberg, Stephen (1980), "Max Weber's Types of Rationality: Cornerstones for the Analysis of Rationalization Processes in History", The American Journal of Sociology, Vol. 85, No. 5.
32. Kaplan, Onur (2022), "Good Governance, Rights and State: Quo Vadis Administrative Law?", Uluslararası Yönetim Akademisi Dergisi (International Academy of Management Journal), Vol 5, Is 3.
33. Kenya Hernandez, Vinalay (2020), "The Effectivness and Efficiency of the Law, Through the Legislative Evaluation in Mexico", International Journal of Advanced Research, Vol. 8, No. 4.
34. Keping, Yu (2018), "Governance and Good Governance: A New Framework for Political Analysis", Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, Vol 11.
35. Kukathas, Chandran. (2006), "Hayek and liberalism: In The cambridge companion to Hayek", Cambridge: Cambridge University Press. Available at: https://ink.library.smu.edu.sg/soss_research/2997
36. Martı´n, Ada´n Nieto (2016), "A Necessary Triangle: The Science of Legislation, the Constitutional Control of Criminal Laws and Experimental Legislation", in Towards a Rational Legislative Evaluation in Criminal Law, 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing.
37. May, Christopher and Winchester, Adam (2018), Handbook on the rule of law, 1st Ed, Massachusetts: Edward Elgar Publishing Limited.
38. Miller, David (2003), Political Philosophy: A Very Short Introduction, 1st Ed, Oxford: Oxford University Press.
39. Molan, Mike and others (2003), Modern criminal law, Fifth Ed, London: Cavendish Publishing, PP 22 and then.

40. Möller, Kai (2012), "Proportionality: Challenging the critics", International Journal of Constitutional Law, Vol 10.
41. Morales Romero, Marta Munoz de (2016), "Codification and Legislative Technique in the United States of America", in Towards a Rational Legislative Evaluation in Criminal Law, 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing.
42. Oxley, Douglas R. (2010), "Fairness, Justice and an Individual Basis for Public Policy" Political Science, Department Theses, Dissertations, and Student Scholarship. 4. Available at: https://digitalcommons.unl.edu/poliscitheses/4
43. . Prieto del Pino, Ana Marı´a (2016), "The Proportionality Principle in a Broad Sense and Its Content of Rationality: The Principle of Subsidiarity" in Towards a Rational Legislative Evaluation in Criminal Law, 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing.
44. Rawls, John (1971), A Theory of Justice, 1st Ed, Cambridge: Harvard University Press.
45. Ristroph, Alice (2005), "Proportionality as a Principle of Limited Government", Duke Law Journal, Vol. 55, No. 2, PP 263-331
46. Ristroph, Alice (2005), "Proportionality as a Principle of Limited Government", Duke Law Journal, Vol. 55, No. 2.
47. Robin, Shirley Letwin, (2005), On the History of the Idea of Law, 1st Ed, Cambridge: Cambridge university press.
48. Sieckmann, Jan (2018), ''The Principle of Proportionality and Fundamental Rights'', in Proportionality in Law (An Analytical Perspective), 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing.
49. Vinalay, Kenya Hernandez and Others (2020), "The Effectiveness And Efficiency Of The Law, Through The Legislative Evaluation in MÉXICO", International Journal of Advanced Research, Vol 8 (04).

Sources

A) Arabic

1. Ben Abbas, Badi' and others (2022), The Principle of Proportionality in the Jurisprudence of the Court of Cassation in Tunisia, First Edition, Tunis: Publications of the International Foundation for Democracy and Electoral Assistance.
2. Al-Jader, Tamim Taher Ahmed and Al-Akeeli, Saif Saleh Mahdi (2014), Necessity and Proportionality in Criminal Law, Political and International Journal, Vol. 24.
3. Al-Jubouri, Mustafa Taha Jawad (2020), Proportionality between Public and Private Interest in Criminal Law: A Comparative Study (PhD Dissertation), Al-Alamein Institute for Graduate Studies in Najaf.
4. Hosni, Mahmoud Najib (1998), Explanation of the Penal Code: General Section, Third Edition, Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Publishing and Distribution.
5. Sorour, Ahmed Fathi (2015), The Intermediate Guide to Penal Law: General Section, Sixth Edition, Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Publishing and Distribution. 6. Al-Shinawi, Walid Muhammad (2016), Modern Developments in Judicial Oversight of Proportionality in Administrative Law (A Comparative Analytical Study), Journal of Legal and Economic Research (Mansoura), Volume 6, Issue 59.
7. Faraj, Muhammad Abd al-Latif (2012), Explanation of the Penal Code: General Section: The General Theory of Punishment and Preventive Measures, First Edition, Cairo: Police Printing, Publishing and Distribution Press.
8. Freeman, Samuel (2015), "Conformity and the Good of Justice," Research: Contemporary Trends in the Philosophy of Justice (John Rawls as a Model), First Edition, Doha, Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies.
9. Mahmoud, Mohammad Reza Marwan (2017), Punishment, website: https://hekmah.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%A8/
10. Mohi El-Din, Ramez Ali (2020), website: https://diwanalarab.com

11. Montesquieu, Baron de Labride et deux (2013), The Spirit of the Laws, translated by Adel Zuaiter, Cairo: Hindawi Foundation

B) Persian

12. Moradi Berlian, Mehdi (1392), The Principle of Proportionality in the European Union Legal System with a Look at the Opinions of the Iranian Administrative Court, First Edition, Tehran: Khorsandi Publications.
13. Mansourabadi, Abbas (2020), General Penal Law, Vol. 3, First Edition, Tehran: Mizan Publications.
14. Mansourabadi, Abbas (2019), General Penal Law, Part 1, Third Edition, Tehran: Mizan Publications.

C)English

15. Bagaric, Mirko (2018), "Proportionality in Sentencing: its Justification, Meaning and Role", Current Issues in Criminal Justice, Vol 12.
16. Becerra, Jose´ (2016), "Institutional Redesign Proposals for the Preparation of Criminal Policy by the Government. The Focus on Ex Ante Evaluations", in Towards a Rational Legislative Evaluation in Criminal Law, 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing.
17. Berman, Mitchell N. (2022), "Proportionality, Constraint, and Culpability", Criminal Law & Philosophy, Vol. 15
18. Brennan, Jason (2016), Political philosophy: an introduction, 1st Ed, Washington, D.C.: Cato Institute.
19. Christman, John (2002), Social and Political Philosophy (A contemporary introduction), 1st Ed, New York: Routledge Publication.
20. CHUNG Wai Man, Franco (2020), The Concept of Proportionality in Public Law, 1st Ed, Hong Kong: City University of Hong Kong Press.
21. Ciepły, Filip (2016), "Justice as the basis of law and social order", KUL Journals, Vol 4.
22. Clarkson, C. M. V. (Christopher M. V.) (2001), Understanding criminal law, London: Sweet & Maxwell.
23. Corda, Alessandro (2020), "The Transformational Function of the Criminal Law: In Search of Operational Boundaries", New Criminal Law Review, Vol 23 (4).
24. Detel, Wolfgang (2008), "On the Concept of Basic Social Norms", Analyse&Kritik Journal, Vol 30.
25. Epstein, Daniel Z. (2014), "Rationality, Legitimacy, & The Law", Washington University Jurisprudence Review, Vol 7, Iss 1.
26. Gimeno, Inigo Ortiz de Urbina (2016), "Economics as a Tool in Legislative Evaluation: Cost-Analysis, Cost-Efficacy and Cost-Benefit", in Towards a Rational Legislative Evaluation in Criminal Law, 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing.
27. Goh, Joel (2013), "Proportionality - An Unattainable Ideal in the Criminal Justice System", The Manchester Review of Law, Crime and Ethics, Vol 2.
28. Hirsch, Andrew (1992), "Proportionality in the Philosophy of Punishment", Crime and Justice, von Vol. 16.
29. Husak, Douglas (2004), "Criminal law as a last resort", Oxford Journal of Legal Studies 24(2).
30. Jareborg, Nils (2005), "Criminalization as Last Resort (Ultima Ratio)", OHIO STATE JOURNAL OF CRIMINAL LAW, Vol 2.
31. Kalberg, Stephen (1980), "Max Weber's Types of Rationality: Cornerstones for the Analysis of Rationalization Processes in History", The American Journal of Sociology, Vol. 85, No. 5.
32. Kaplan, Onur (2022), "Good Governance, Rights and State: Quo Vadis Administrative Law?", Uluslararası Yönetim Akademisi Dergisi (International Academy of Management Journal), Vol 5, Is 3.

33. Kenya Hernandez, Vinalay (2020), "The Effectivness and Efficiency of the Law, Through the Legislative Evaluation in Mexico", International Journal of Advanced Research, Vol. 8, No. 4.
34. Keping, Yu (2018), "Governance and Good Governance: A New Framework for Political Analysis", Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, Vol 11.
35. Kukathas, Chandran. (2006), "Hayek and liberalism: In The cambridge companion to Hayek", Cambridge: Cambridge University Press. Available at: https://ink.library.smu.edu.sg/soss_research/2997
36. Martı´n, Ada´n Nieto (2016), "A Necessary Triangle: The Science of Legislation, the Constitutional Control of Criminal Laws and Experimental Legislation", in Towards a Rational Legislative Evaluation in Criminal Law, 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing.
37. May, Christopher and Winchester, Adam (2018), Handbook on the rule of law, 1st Ed, Massachusetts: Edward Elgar Publishing Limited.
38. Miller, David (2003), Political Philosophy: A Very Short Introduction, 1st Ed, Oxford: Oxford University Press.
39. Molan, Mike and others (2003), Modern criminal law, Fifth Ed, London: Cavendish Publishing, PP 22 and then.
40. Möller, Kai (2012), "Proportionality: Challenging the critics", International Journal of Constitutional Law, Vol 10.
41. Morales Romero, Marta Munoz de (2016), "Codification and Legislative Technique in the United States of America", in Towards a Rational Legislative Evaluation in Criminal Law, 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing.
42. Oxley, Douglas R. (2010), "Fairness, Justice and an Individual Basis for Public Policy" Political Science, Department Theses, Dissertations, and Student Scholarship. 4. Available at: https://digitalcommons.unl.edu/poliscitheses/4
43. . Prieto del Pino, Ana Marı´a (2016), "The Proportionality Principle in a Broad Sense and Its Content of Rationality: The Principle of Subsidiarity" in Towards a Rational Legislative Evaluation in Criminal Law, 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing.
44. Rawls, John (1971), A Theory of Justice, 1st Ed, Cambridge: Harvard University Press.
45. Ristroph, Alice (2005), "Proportionality as a Principle of Limited Government", Duke Law Journal, Vol. 55, No. 2, PP 263-331
46. Ristroph, Alice (2005), "Proportionality as a Principle of Limited Government", Duke Law Journal, Vol. 55, No. 2.
47. Robin, Shirley Letwin, (2005), On the History of the Idea of Law, 1st Ed, Cambridge: Cambridge university press.
48. Sieckmann, Jan (2018), ''The Principle of Proportionality and Fundamental Rights'', in Proportionality in Law (An Analytical Perspective), 1st Ed, Switzerland: Springer International Publishing.
49. Vinalay, Kenya Hernandez and Others (2020), "The Effectiveness And Efficiency Of The Law, Through The Legislative Evaluation in MÉXICO", International Journal of Advanced Research, Vol 8 (04).